دور العدالة الانتقالية فى

دعم البناء الديمقراطى (مصر نموذجاً)

د . محمد نور البصراتى

كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية

جامعة بنى سويف

ملخص :

تعد الفترات الانتقالية من حياة الأمم والشعوب من اهم المراحل التاريخية أثناء عملية التغيير والتحول من النظام الشمولي الى النظام الديمقراطي التعددي ، خصوصاً إذا شملت تلك التغيرات نظام الحكم والنهج السياسي والأيديولوجي لهذا النظام ، وكذلك نمط وسلوكيات العلاقات الاجتماعية والثقافية للمجتمع ، وفقدان العدالة هو احد العوامل الاساسية التي تهدد الإستقرار الإجتماعي والسلم الاهلي . وتعد الحالة المصرية بعد ٢٥ يناير واحدة من أبرز الفترات الحاحاً لتطبيق العدالة الانتقالية ، ولعل تنفيذ برامج العدالة الانتقالية من عدمه هو أحد عوامل التأثير فى الاستقرار السياسى .

الكلمات المفتاحية : الفترة الإنتقالية ـ العدالة الانتقالية – الاستقرار السياسى .

Abstract:

Longer transition periods of nations and peoples lives of the most important historical stages during the process of change and transformation from a totalitarian regime to a pluralistic democratic system, especially if those changes included the regime's political and ideological approach to this system, as well as the style and behavior of social and cultural ties to the community, loss of justice is one of the key factors that threaten social stability and civil peace. The case of Egypt after the January 25 one of the most pressing periods for the application of transitional justice, and perhaps the implementation of transitional justice programs or not is one of influence in the political instability factors.

Keywords: transitionnel period - transitional justice - political stability

المقدمة:

يعد تطبيق العدالة الانتقالية واحداً من أهم عوامل التأثير فى الاستقرار الاجتماعى و السياسى ، فنجاح الثورات فى اسقاط نظم الحكم لا يكفى لرضاء كافة المواطنيين عن ذلك النجاح دون تحقيق العدالة المنشودة ، فالظلم و التهميش و الخروج من دائرة العدل بكل أنواعه هى أسباب تعجل بإستدعاء العدالة الانتقالية ، وان نجاح تطبيقها ليس شرطاً ان يكون ناتج عن تدابير محددة ، بقدر مدى قناعة نظام الحكم فيما بعد الثورة بأهمية تطبيق تلك العدالة لما تحققه من أثر هام فى رضاء المواطنين وتحقيق بنية مستقرة اجتماعياً ، واذا كانت العدالة الانتقالية تستند الى الإجراءات القانونيه والقضائية والغير قضائية التي تقوم بتطبيقها الدوله من أجل معالجة ما نتج من انتهاكات جسيمه لحقوق الإنسان ، فالعدالة الانتقالية لها مبادئ وأسس يجب تطبيقها [i] ولا يمكن ان يتحقق التماسك المجتمعى والوحدة القائمة على القناعة الا بعد ان تتخذ السلطة الانتقالية خطوات من شأنها اعادة الحقوق ، ومن هنا تنبع **اهمية الدراسة** ، اذ ان نظام الحكم لكى يرسخ قواعد الاستقرار و الرضا ، فيجب عليه تطبيق العدالة الانتقالية .

وتعد الفترات الانتقالية من حياة الأمم والشعوب من اهم المراحل التاريخية أثناء عملية التغيير والتحول من النظام الشمولي الى النظام الديمقراطي ، خصوصاً إذا شملت تلك التغيرات نظام الحكم والنهج السياسي والأيديولوجية لهذا النظام ، ففقدان العدالة هو احد العوامل الاساسية التي تهدد الإستقرار الإجتماعي والسلم الاهلي . وتعد الحالة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير وما تبعها من موجة ثورية فى ٣٠ يونيو ، واحدة من أبرز الحالات الحاحاً لتطبيق العدالة الانتقالية .

وتتمثل **المشكلة البحثية** فى الى مدى استطاعت الدولة ان تدعم برنامج لتطبيق العدالة الانتقالية و أثر ذلك على الاستقرار الاجتماعى و السياسى ، وهل ساهمت العدالة الانتقالية فى تمكين المهمشين من المشاركة المجتمعية ؟ .

بينما تعود **أهمية الدراسة** لما للعدالة الانتقالية من دور فى البناء الديمقراطى والاستقرار ، فنجاح الثورات فى اسقاط نظم الحكم يتطلب وضع أطر قادرة على توحيد صفوف الشعب ، وايقاف عجلة الانتقام من النظام السابق (المثار عليه) عن طريق برنامج للعدالة قابل للتنفيذ ، يضمن المساواة فى الحصول على الحقوق و جبر الضرر.

وتهدف الدراسة لمعرفة اين نحن من العدالة الانتقالية ؟ ومحاولة القاء الضوء على الجهود المبذولة خلال الفترات الانتقالية لتطبيق ذلك النوع من العدلة بعد ٢٥ يناير ، ٣٠ يونيو .

وتفترض الدراسة ان نجاح تطبيق العدالة الانتقالية يتوقف على عدة محددات ، يأتى على راسها قناعة نظام الحكم بأهمية التطبيق ، والا تتحول العدالة الانتقالية الى عدالة انتقامية أو تصفية حسابات مع خصوم سابقين ، وتنبع من تلك الفرضية الرئيسية **عدة تساؤلات** :

- لماذا العدالة الانتقالية ؟
- هل هناك قوالب جاهزة لتطبيق العدالة الانتقالية بعد الثورات ؟
- هل العدالة الطبيعية لا يكفى تطبيقها بعد الثورات ؟
- ما هو وضع العدالة الانتقالية فى التشريعات المصرية بعد الثورة ؟
- متى تنجح العدالة الانتقالية فى دعم الاستقرار ؟

اولاً مفهوم العدالة الانتقالية و الياتها :

مفهوم العدالة الانتقالية : يرجع عدم الاتفاق حول تعريف و تحديد المفاهيم في العلوم الاجتماعية الى عدة اعتبارات منها ان الظواهر السياسية و الاجتماعية بصفة عامة ظواهر مركبة – متعددة المتغيرات [ii] ، كما إن المفاهيم تعتبر نتاجاً

لخبرة اجتماعية مشتركة ولما كانت خبرات الأفراد و الجماعات تختلف من حيث الزمان و المكان فان ذلك ينعكس على معاني و استخدامات تلك المفاهيم ، وقد يتخذ نفس المفهوم معاني مختلفة من فترة زمنية إلى أخرى ، ومن بيئة اجتماعية و ثقافية إلى أخرى .

ويعتبر مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم التي ما تزال غامضة بالنسبة للكثيرين ، لاسيما فيما يتعلق بالشق الثاني من المصطلح ، أي "الانتقالية" إذ يثور التساؤل هل توجد عدالة انتقالية ؟ وما الفرق بينها وبين العدالة التقليدية ؟ ، وهل هي عدالة خاصة ؟ أم عدالة للمرحلة الانتقالية تختلف عن القواعد العامة للعدالة؟ أم أنها شيء آخر؟

وهنا لابد من توضيح أن العدالة الانتقالية تختلف عن العدالة التقليدية في كونها تُعنى بالفترات الانتقالية مثل : الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة السلم ، أو التحرر من احتلال أجنبي باستعادة أو تأسيس حكم محلي ، أو الانتقال من حكم سياسي تسلطي إلى حالة الحكم الديمقراطي . ، كل هذه المراحل تواكبها في العادة بعض الإجراءات الإصلاحية الضرورية [iii] ، و بالتالى فهو مفهوم منحصر في فترة من التغيرات السياسية تتميز باتخاذ تدابير قانونية وحقوقية لمواجهة وتصحيح جرائم ارتكبت عن طريق نظام قمعي سابق [iv] .

و يمكن القول أن انهيار الأنظمة الشمولية و المستبدة في بعض البلدان أو عدم صلاحيتها أو أهليتها لأسباب عدة ، يدفع إلى إيجاد شكل انتقالي جديد للعدالة وصولاً للدولة القانونية ، وذلك عبر قواسم مشتركة فيما يتعلق بكشف الحقيقة وتعويض الضحايا وجبر الضرر والتأسيس لمستقبل مختلف عن الماضي ، لاسيما بإصلاح أو بوضع أسس جديدة للنظام القانوني ، ولذا تعد العدالة الانتقالية حلقة وصل بين مفهومين عموميين هما الانتقال أو التحول والعدالة ، وهو ما يعني أن

التحول أو الانتقال مرتبط في مفهوم العدالة الانتقالية بالانتقال من مجتمع مقيد الحريات و تضيع فيه الحقوق إلي مجتمع أكثر ديمقراطية وعدالة .

والتعريف يتضمن مفهومي العدالة والانتقال ، و المعنى الدلالي يقودنا الى : بناء العدالة أثناء مرحلة الانتقال الديمقراطي [v] ، ومن ثم نختزل مفهوم العدالة الانتقالية فى الاتى :

* هي برنامج للتحول السلمي في مجتمع تعرض للاستبداد السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتعرضه الى الانقسام العرقي والطائفي وانتهاكات صارخة لحقوق الانسان الى مجتمع تسوده الديمقراطية وقبول الأخر والتعددية واحترام حقوق الانسان ، لكن بشرط إزالة أثار حقبة الاستبداد وإعادة التوازن داخل المجتمع ، وضرورة هذا الشرط تكمن باعتباره الدافع لتلاحم الجميع من أجل تحقيق القيم الجديدة [vi]

* هى كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفّهم وتجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق بغية كفالته للمساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة و ومنها القدرة على اعادة البناء الاجتماعي، اصلاح المؤسسات القضائية، المحاكمات ، اصلاح المنظومة الامنية، لجان الحقيقة ، الذاكرة الجماعية ، قانون العفو، الحالات الخاصة ، التعويضات ، السلم الاهلي والتعايش، المصالحة الوطنية ، وغالباً ما تطبق العدالة الانتقالية كتمهيد لدولة القانون [vii] .

و تشير التطبيقات الفعلية للمفهوم إلى أن أي برنامج لتحقيق العدالة الانتقالية عادة ما يهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف تشمل : وقف الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان ، التحقيق في الجرائم الماضية [viii] ، تحديد المسئولين عن انتهاكات

حقوق الإنسان ومعاقبتهم، تعويض الضحايا؛ منع وقوع انتهاكات مستقبلية، الحفاظ على السلام الدائم ، الترويج للمصالحة الفردية والوطنية.

تطور نشأتها : من خلال استقراء واقع الممارسات والتطبيقات المختلفة للعدالة الانتقالية ، يمكن الحديث عن مراحل ثلاث للعدالة الانتقالية، و هي **المرحلة الأولى** و التى جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وتمثلت بشكل أساسي في محاكمات نورمبرج، و تمحورت العدالة الانتقالية خلال هذه المرحلة حول فكرة التجريم والمحاكمات الدولية المترتبة عليها. وتمثلت أهم أعمالها في اتفاقية الإبادة الجماعية التي تم إقرارها، وإرساء سوابق لم يعد من الممكن بعدها تبرير انتهاك حقوق الإنسان باسم الاستجابة للأوامر[ix] ، في هذه المرحلة، شكل مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان مركز الاهتمام في مساع تحقيق العدالة ، وأثناء الحرب الباردة ، ركدت جهود تحقيق العدالة الانتقالية واستمر ذلك حتى **المرحلة الثانية** والتي حدثت بعد انهيار الإتحاد السوفيتي والتغيرات السياسية المختلفة في دول أوروبا الشرقية وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، وفي هذه المرحلة الثانية تم تطبيق مفهوم مُسيس وذا طابع محلي أو وطني من العدالة الانتقالية ارتبط بالهياكل الرسمية للدولة ، وهنا تجاوزت فكرة المحاكمات وتضمنت آليات أخرى مثل لجان الحقيقة ، والتعويضات [x]

أي إنه خلال هذه المرحلة صارت العدالة الانتقالية بمثابة حوار وطني بين الجناة والضحايا ، و كان هناك توافق دولي على الحاجة لإجراءات العدالة الانتقالية للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان الماضية ، وهذا ما تزامن مع أهداف الدول والهيئات المانحة التي تطلبت وجود تطبيقا محكما لحكم القانون بما يسمح بالتنمية الاقتصادية [xi] ، ولذا فقد أعطت الموجة الثالثة للديمقراطية في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينيات زخما وحافزا جديدا للعدالة الانتقالية ، انتقل به من كونه مفهوما رابطا بين المرحلة الانتقالية للتحول الديمقراطي والعدالة (كما نشأ في أواخر الأربعينات)، إلى فضاء أوسع بحيث أضحت تتضمن منظورا أوسع

يقوم على إعادة تقييم شامل للوصول بمجتمع ما في المرحلة الانتقالية إلى موقع آخر تعد الديمقراطية أحد أهدافه الأساسية [xii] .

ويعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوجوسلافيا السابقة في ١٩٩٣ [xiii] بداية لمشهد سياسي جديد شمل **المرحلة الثالثة** للعدالة الانتقالية ، إذ أدى تكرر النزاعات إلى تكرر حالات تطبيق العدالة الانتقالية [xiv] ، كما ارتفعت الأصوات المنادية بالحد من الأخذ بمبدأ الحصانة ليصبح الاستثناء وليس القاعدة ، وفي هذا السياق تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا في ١٩٩٤ ، ثم في ١٩٩٨ تم إقرارا النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية [xv] ، وقد أثرت هذه التطورات في الكثير من اتفاقيات السلام التي عقدت بعد ذلك ، والتي أشارت إلى المحاكمات الدولية باعتبارها جزءا من عملية التسوية السلمية ، من ذلك اتفاقية أروشا المتعلقة ببوروندي ، واتفاقية ليناس ماركوسيس الخاصة بساحل العاج. وفي هذه المرحلة، التي لا تزال مستمرة حتى الآن تتم الإحالة دائما إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان [xvi]، بالإضافة إلى العودة لاستلهام نموذج محاكمات نورمبرج ، لاسيما مع دخول ميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لحيز التنفيذ في ٢٠٠٤ وإقرار وجود المحكمة كآلية دائمة لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان [xvii]

اليات العدالة الانتقالية :

- **الدعاوى الجنائية :** وتشمل هذه تحقيقات قضائية مع المسئولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان؛ وكثيراً ما يركز المدعون تحقيقاتهم على من يعتقد أنهم يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية.
- **لجان الحقيقة و المصالحة :** وهي هيئات غير قضائية تجري تحقيقات بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب، وإصدار تقارير وتوصيات بشأن

سبل معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة ، وتقديم مقترحات لمنع تكرر الانتهاكات مستقبلا [xviii] .

- **برامج التعويض أو جبر الضرر:** وهذه مبادرات تدعمها الدولة، وتسهم في جبر الأضرار المادية والمعنوية المترتبة على انتهاكات الماضي؛ وتقوم عادة بتوزيع خليط من التعويضات المادية والرمزية على الضحايا، وقد تشمل هذه التعويضات المالية والاعتذارات الرسمية [xix].
- **الإصلاح المؤسسي :** وتستهدف إصلاح المؤسسات التي لعبت دورا في هذه الانتهاكات (غالبا القطاع الأمني والمؤسسات العسكرية والشرطية والقضائية ..وغيرها)، وإلى جانب تطهير هذه الأجهزة من المسئولين غير الأكفاء والفاسدينِ، غالبا ما تشمل هذه الجهود تعديلات تشريعية وأحيانا دستورية.
- **الحوار الوطني :** حيث يعتبر جزء أساسي من الجانب المعنوي والأخلاقي لتطبيق مفهوم العدالة الانتقالية مع التأكيد على مبادئ العدالة والمصالحة والصفح في مواجهة المشاعر العدائية والانتقامية التي يمكن أن تكون قد ترسّخت في بعض الذهنيات المتألمة والجريحة جرّاء ممارسات عنيفة وانتهاكات أخلاقية ومعنوية [xx] .

ثانياً- العدالة الانتقالية بعد ثورات الربيع العربى :

منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن تم إقرار مبدأ العدالة الانتقالية في أكثر من ثلاثين دولة حول العالم بما فيهم دول عربية كالمغرب والجزائر ودول أوروبية كرومانيا وبلغاريا والتشيك. والجدير بالذكر أنه ليست هناك صيغة واحدة للتعامل مع ماض مفعم بالانتهاكات، فجميع المناهج والأساليب التي تم اتباعها في معظم البلدان التي طبقت تلك التجربة تستند إلى استناد جوهري بعالمية حقوق الإنسان، ولهذا يجدر بكل مجتمع أن يختار الطريق الملائم له.

فأياً كانت الأسباب ... فقد تواجه الدول موضوع العدالة الانتقالية وكيفية التعامل مع الماضي بالمرونة أو بالتشدد لكن مع الحفاظ على قيم العدالة والتضامن الاجتماعي وتعويض الضحايا والعمل على إصلاح النظام القانوني و المؤسسى [xxi] ، والاهم هو كشف الحقيقة الكاملة والتمكّن من معرفة حجم الأضرار التي لحقت بالمجتمع والأفراد جراء سياسة التسلط وسوء استخدام السلطة والنفوذ ، ورغم شيوع استخدام مصطلح العدالة الانتقالية في بداية انتفاضات "الربيع العربي" إلا أن الخطوات التنفيذية المتخذة بهذا الصدد تكاد تكون معدومة أو بلا تأثير.

- **تونس** :.حصل نوع من الالتفاف على التبنّي الرسمي لهذا المفهوم ، و يظهر ذلك من خلال مؤشرات عدّة بعضها قديم والآخر جديد ، وقد تضمن برنامج عمل الحكومة المؤقتة بعد الثورة موضوع " العدالة الانتقالية " كأحد الاولويات الأصح في عملها وتم تشكيل **ثلاثة** لجان للتحقيق في أهم الوقائع والأحداث التي أفضت إلى الثورة ، نشأت **أولها** لجنة للتحقيق في فساد نظام الرئيس المخلوع ، ولجنة **ثانية** لدراسة الإصلاحات اللازمة في مؤسسات الدولة ولجنة **ثالثة** لملاحقة المسئولين عن الانتهاكات الجسيمة التي وقعت على المتظاهرين إبان الثورة [xxii] ، وذلك بموجب المرسوم عدد ٠٧ و ٠٨ لسنة ٢٠١١ ، كما تم انتخاب لجنتان بموجب النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي خاصتين لمتابعة القضايا الوطنية المستعجلة وذات الأولوية وهما [xxiii] ، لجنة شهداء وجرحى الثورة وتفعيل العفو التشريعي العام و لجنة أخرى الاصلاح الاداري ومكافحة الفساد .

و الملاحظ هنا ان تلك اللجان لم تطرق الى انتهاكات حقوق الانسان فيما قبل الثورة ، وكلها تركزت على حصر فساد النظام السابق وكيفية الاصلاح ، ومعرفة التجاوزات التى وقعت بعد الثورة فقط ، وذلك دون التطرق الى انتهاكات النظام السابق فيما يخص المواطنيين من تعذيب واعتقالات و تصفية وحرمان من

وظائف ..الخ ، وقد اعلن علي العريض رئيس الحكومة السابق ، ووزير الداخلية فى اول حكومة بعد الثورة عن مجموعة من الصعوبات تعترض تنفيذ العدالة الانتقالية في تونس، ومن ثم "معالجة ملفات الماضي "، ودعا كل الأطراف السياسية والنقابية والحقوقية إلى معالجة ملفات الماضي بوعي جماعي ، وبالاعتماد على فكرة أن الماضي لن يعود ، وأننا قادرون على تجاوز مخلفاته وجراحه [xxiv] وقد صرح إن الحكومة لا تنوي فتح أرشيف الأمن السياسي ، وقد خَلَفه على رأس وزارة الداخلية ، لطفي بن جدّو، والذى اعتبر أن الخوض في الملفات القديمة سيؤدي إلى إثارة الفوضى في البلاد .

- **اليمن** تشوّه هذا المفهوم وتم اختزاله فى صناديق للتعويض ، حيث تم إنشاء صندوق للتعويض على أسر شهداء الثورة والحراك السلمي في الجنوب واعلن عن نية الحكومة إنشاء صندوق لجبر الضرر عن المظالم منذ ١٩٩٤ وآخر للمبعدين عن الوظائف ، بمعنى آخر سيتم التعويض على الجاني والمجني عليه والتحديات التي واجهت اصدار قانون العدالة الانتقالية تتمثل في محاولة قادة النظام السابق إسقاط القانون أو حرفه في المرحلة الأولى وعرقلة تطبيقه على الأرض في المرحلة الثانية ، وقد أشار المخلافي وزير الشئون القانونية إلى طرفان يعملان على إعاقة إقرار القانون أحدهما الطرف الذي حصل على العفو، وليس لديه رغبة في حصول ضحاياه على العدل ، والطرف الثاني من يريدون العفو على سبيل التمييز بحيث يحصلون عليه من دون غيرهم [xxv] .

ليبيا : حاولت الدولة الليبيبة ان تتماسك بعد انهيار نظام القذافى وان تنتج برنامج للعدالة الانتقالية قابل للتطبيق ، وقد أصدر المؤتمر الوطنى العام فى ٢ ديسمبر ٢٠١٣ قانون يضم ٣٤ مادة لتنظيم العدالة الانتقالية [xxvi] ، الا ان السمة الغالبة فى ذلك الوقت هى الصراعات و النزاعات بين القوى السياسية ، ثم تمادت شيئاً فشيئاً حتى باتت على شفا حرب أهلية، في غيابٍ تام لمؤسسات الدولة ، وانتشار السلاح

[xxvii] ، وتشكيل كيانات ومليشيات عديدة تتبع كل من القوى المتنازعة على السلطة (المؤتمر الوطنى العام فى طرابلس وما يتبعه من قوات فجر ليبيا ومجلس شورى بنغازى ...الخ ، ومجلس النواب فى طبرق وما يتبعه من قوات خليفة حفتر ، وبعض المليشيات الاخرى) واعلان تنظيم داعش تواجده فى ليبيا ، وبالتالى أصبح العجز عن تطبيق العدالة الانتقالية هو المسيطر على المشهد السياسى .

اشكاليات تطبيق العدالة الانتقالية : تبرز تطبيقات العدالة الانتقالية في أحيان عدة جدلا حول بعض الإشكاليات مثل:

١- **تقبل المجتمع :** ويقصد هنا مدى قابلية المجتمع لاجراءات العفو و المصالحة مع رموز وقيادات النظام السابق - اى ما قبل ٢٥ يناير- وهذا التحدى يعد احد عوامل نجاح التطبيق ، نظراً لان من ارتكبوا جرائم فى الماضى قد يتبعوا مؤسسة او جماعة تتعاطف معهم ، وتحاول ان تمنع تطبيق اى اجراء عقابى ضد مرتكبوا الجرائم . وبالتالى يلزم اجراء تهيئة نفسية و وزيادة الوعى للجماهير ان تلك الاجراءات ستساعد على السلم الاجتماعى .

٢- **هروب مرتكبى الجرائم :** حيث ان من قام بارتكاب جرائم ضد الشعب و القيادات المسئولة عن الانتهاكات و الفساد فى ظل النظام السابق سواء كانت استيلاء على الاموال العامة أو تعذيب ... الخ ، يلجاؤا للهروب الى دول اجنبية لا تسمح قوانينها بتسليمهم الى مصر .

٣- **من يقوم على التطبيق ؟ :** لو كان القائمون على تطبيق العدالة الانتقالية ينتمون لدوائر النظام السابق لتأكلت الثقة فى فاعلية التطبيق ، ولو قام المعارضون لتولى التطبيق لتحولت الى عدالة انتقامية و ليست انتقالية ، وبالتالى يجب ان يكون التطبيق شامل لشفافية العرض ونزاهة الاجراءات ، وايضاً لو طبقت القوانين الصادرة سابقاً من النظام السابق ، فقد يصعب اثبات بعض الجرائم و الانتهاكات ، ومن ثم الهروب من العقوبة ، وبالتالى تبرز الحاجة لإرساء قواعد ذات مصداقية لمحاكمة انتهاكات الماضي في مقابل وضع قيود على عمل

النظام العقابي والجنائي ، وهو ما يرتبط بالإفلات من العقاب ، وبالتالى تلعب التشريعات الخاصة بالمرحلة الانتقالية دوراً فى مدى قناعة النظام الذى يدير تلك الفترة فى تطبيق العدالة الانتقالية [xxviii].

٤- **طول الوقت :** ان اصلاح النظام الادارى لمؤسسات الدولة التى افسدت فى علاقتها مع الشعب قد يتطلب وقتاً طويلاً و قوانين عديدة ، وحوارات مجتمعية ، وهو الامر الذى قد يتطلب عدة شهور او حتى سنوات ، يمكن ان تفرغ العدالة الانتقالية من مضمونها .

٥- **الاتجاه نحو الاستقرار :** حيث يسود توجه يدعوا الى بسط الهدوء ومحاولة دعم الاستقرار بعد غياب أمنى ، و يقابل ذلك التوجه منظور اخر يدعوا للاسراع فى محاسبة منتهكى جرائم الماضى .

٦- **الانتقائية فى تحديد انتهاكات الماضى :** من الصعوبة أن تلبي الفترات الانتقالية متطلبات تحقيق السلام والديمقراطية والتنمية العادلة وحكم القانون التي تطمح إليها فلسفة العدالة الانتقالية، ومن ثم، فمنظرو العدالة الانتقالية يتساهلون مع بعض القيود التي قد يتم فرضها على التطبيق المثالي للعدالة بمعناها التقليدي لاسيما العدالة الجنائية بحيث يقبلون الانتقاص من مبادئ العدالة التقليدية (في التعامل مع مرتكبي انتهاكات الماضي) على النحو الذي تبرره الحاجة إلى تسريع عملية الانتقال إلى الديمقراطية، وهي بذلك تقوم على فلسفة ضمنية تستند إلى فكرة أن الديمقراطية والسلام سوف يضمنان طريقة حياة سلمية وأكثر عدلا وبالتالي فان التضحية بالتطبيق المطلق لبعض مبادئ العدالة التقليدية في ضوء المكاسب المتوقعة يعد أمرا مشروعا [xxix]

٧- **الصراع على السلطة :** حيث ان الدولة التى تشهد نزاعات على نظام الحكم بين مجموعات على الحكم والتى قد تشهد تتدخل جهات أجنبية فى مسيرة بناء المؤسسات الرسمية بعد انهيارها ، دوماً ما تشهد عدم استقرار ، و يصعب معها محاولات وضع برامج للعدالة الانتقالية قابلة للتطبيق.

٨- **فترة التطبيق :** حيث يثار جدلاً حول الفترة الواجب تطبيق العدالة الانتقالية عليها ، هل تشمل فترة النظام السابق او جزء منها ، أم تنسحب لنظم حكم أسبق .

ثالثاً : واقع العدالة الانتقالية فى مصر :

العدالة الانتقالية عادة لا تطبق بقوانين عادية ، بل هناك تشريعات استثنائية عن فساد نظام الحكم سياسياً و انتهاكات لحقوق الانسان خلال فترة الحكم الشمولى ، وعلى الرغم من وجود مبادئ عامة للعدالة الانتقالية، فإن تطبيقاتها تخضع في كثير من الحالات لظروف وخصوصيات الدول وطبيعة الصراعات والمشاكل القائمة فيها..ومن هنا نطرح سؤال ما هى دواعى تطبيق العدالة الانتقالية فى مصر؟

هناك منظومة من الانتهاكات التى تعرض لها الشعب من النظام السابق لثورة ٢٥ يناير فى حقوقه السياسية الاقتصادية و الاجتماعية ، والعدالة الانتقالية لا تطبق على جرائم تعذيب او تصفية خارج نطاق القانون ، بل تمتد الى الجرائم التى حرم فيها النظام السابق الشعب من حقوقه السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية متعمداً ، ولعل الفساد السياسي نموذج من أخطر وأسوأ جرائم النظام السابق خاصة أنه حرم المواطن المصري من أبسط حقوقه في الحرية وفي انتخابات نزيهة وتداول مشروع سلمى للسلطة وواقع اجتماعي يوفر له قدرا من العدالة وتكافؤ الفرص [xxx] .

وبالنظر الى الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية أو انتخابات الشوري والمحليات سوف نجد تاريخا من التزوير وإهدار حق الشعب في اختيار من يمثلونه ، ومثلت انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠ نموذج صارخ لتزييف إرادة الشعب ، وإذا تعرضنا للقوانين التى شرعت خلال حقبة مبارك نجد مدى

الانتهاكات المتعمدة لحقوق المواطنيين ، التي أفسدت كل قيم العدالة والمساواة ابتداء بقوانين الطواريء وانتهاء بقوانين الاحتكار ، و من سجلات الفساد السياسي الإصرار علي البقاء في السلطة والرفض القاطع لكل أشكال التطوير والتغيير، و السعى لتوريث السلطة [xxxi].

وتعرض مسار العدالة الانتقالية للتقييد بسبب الصراع الذي نشب بين القوى التي أنجزت ثورة ٢٥ يناير، اذ ان الاعلام عمد لتسويق ان اى اقتراب من جهاز الشرطة فى تلك الفترة على الرغم من انتهاكات ذلك الجهاز الممنهجة ضد الشعب سيؤدى الى انهيار ذلك الجهاز مما يتسبب فى فراغ أمنى لا يتحمله الشعب ، و انسحب ذلك الحظر على القضاء ، فكل الوقائع التي تستدعي المحاسبة يتم تسويقها كوجهة نظر ويتم تبرير الانتهاكات التي حصلت في الأيام الأولى للثورة خلال المرحلة الانتقالية الأولى ، و خلال المرحلة الانتقالية الثانية. فدرجة إنكار الانتهاكات التي كانت تقع في عهد الرئيس حسني مبارك كانت كبيرة ، واقتصر حساب رموز نظام حسنى مبارك على جرائم مالية و اختلاسات اراضى وقصور، طبقاً لقوانين نظام مبارك نفسه !!!!

مسارات العدالة الانتقالية فى مصر : ترددت الدولة المصرية فى تطبيق اليات العدالة الانتقالية ويظهر ذلك من خلال....

المسار الاول : العدالة الانتقالية فى التشريعات المصرية :

- دستور ٢٠١٢ - وهو أول دستور بعد الثورة - لم يتضمن اية مواد او إشارة للعدالة الانتقالية ، باستثناء النص فى المادة ٨٠ منه على عدم سقوط جرائم الاعتداء بالتقادم و تتكفل الدولة بتعويض عادل لمن وقع عليه اعتداء ، وهى مادة سبق وجودها فى دستور ١٩٧١ [xxxii] .

- دستور ٢٠١٤ ، أول دستور ينص فى احد مواده الانتقالية (المادة ٢٤١) على التزام مجلس النواب بإصدار قانون للعدالة الانتقالية فى اول دور انعقاد له وفقاً للمعايير الدولية [xxxiii].

لكن فى الواقع لم يقم مجلس النواب المنحل فى ٢٠١٢ ، أو مجلس النواب الحالى بإصدار قانون للعدالة الانتقالية على الرغم من النص الدستورى لعام ٢٠١٤ أو يشير الى توجهه نحو القيام بذلك ، فقد تجاهل المجلس برنامج وطنى للعدالة الانتقالية .

المسار الثانى : اجراءات دعم العدالة الانتقالية :

١- بعد ٢٥ يناير

- اصدر برلمان ما بعد ٢٥ يناير عدد من القوانين المهمة ، كان أولها قانون خاص بتكريم أسر الشهداء والمصابين بإعاقة كاملة ، بزيادة مبلغ التعويضات المادية إلى ١٠٠ ألف جنيه واصدار قانون بمنع احالة المدنيين ومحاكمتهم أمام المحاكم العسكرية وقصر محاكمتهم أما قاضيهم الطبيعي .(وهو ما يندرج تحت دفع التعويضات)
- في يوم ٢٠١٢/١/١٠ ألزمت محكمة القضاء الإداري مجلس الوزراء بصرف معاشات استثنائية لمصابي ثورة٢٥ يناير ، وباعتبار مصابي الثورة قد قدموا خدمات جليلة من أجل تحرير البلاد من الفساد فيحق لهم الحصول علي ذلك المعاش الاستثنائي [xxxiv] (وهو ما يندرج تحت دفع التعويضات)
- فى ٢١ / ١ / ٢٠١٢ ، منح المشير محمد حسين طنطاوي "ميدالية ٢٥ يناير ٢٠١١" لكل من شهداء ومصابي الثورة..كما قرر تعيين جميع مصابي ثورة ٢٥ يناير في وظائف حكومية عرفانا وتقديرا لما قدموه لمصرهم الحبيبة ومنح ميدالية ٢٥ يناير لكل أفراد القوات المسلحة من الذين شاركوا في الخدمة منذ أحداث الثورة بالإضافة إلى العفو عن باقي العقوبة المحكوم بها

من المحاكم العسكرية عن ١٩٥٥ محكوما عليهم في جرائم جنائية. .(وهو ما يندرج تحت جبر الضرر)

- اصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، ملحقا خاصا من الجريدة الرسمية ٢٣ ابريل ٢٠١٢ ، تضمن نصّ قانون العزل السياسي "إفساد الحياة السياسية" قبل يوم واحد من إصدار اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة القائمة النهائية لأسماء المرشحين ، (وهو ما يندرج تحت الاصلاح المؤسسى) وجاء نص القانون منشورًا بالجريدة الرسمية على النحو التالى: المادة الأولى : إضافة بند «٤» إلى المادة «٣» من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة للاشخاص الآتى ذكرهم:
لا يحق له مباشرة الحقوق السياسية ....(٤) كل من عمل خلال العشر سنوات السابقة على ١١ فبراير سنة ٢٠١١ رئيسا للجمهورية أو نائبا لرئيس الجمهورية أو رئيسا للوزراء أو رئيسا للحزب الديمقراطى المنحل، أو أمينا عاما له أو كان عضوا بمكتبه السياسي أو أمانته العامة، وذلك لمدة عشر سنوات ابتداء من التاريخ المشار إليه.

- احالة الرئيس حسنى مبارك وكبار معاونوه الى المحاكمة على الجرائم التى ارتكبت خلال ثورة يناير من قتل المتظاهرين و قطع الاتصالات فى البلاد و الاوامر بإنسحاب الشرطة ...الخ .
- قام الرئيس مرسى بتشكيل لجنة لدراسة ملف المعتقلين كل على حده والافراج عنهم ، اصدر الرئيس محمد مرسي يوم ٤ يوليو قرارا بتشكيل لجنة تتولى النظر في قضية المعتقلين السياسيين وحالات اصدار الأحكام العسكرية ضد المدنيين في مصر منذ ٢٥ يناير عام ٢٠١١ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢ ، و أن مهمة اللجنة ستكون "بحث حالة جميع المدنيين الذين صدرت ضدهم أحكام عسكرية منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وحتى تاريخ تسليم السلطة يونيو ٢٠١٢ ، وإعداد تقرير عن نوع الجريمة المسندة اليهم وسبب اعتقال كل منهم، وبحث

حالة الثوار التي أسندت اليهم أحكام منذ قيام ثورة يناير، وحتى الآن وتحديد نوع الجريمة والحكم الصادر بشأنهم." ويقضي القرار أيضا بأنه سيكون من حق اللجنة زيارة كل السجون وأماكن الاعتقال والاطلاع على ملفات المعتقلين ومعرفة أسباب احتجازهم، والاستعانة بأشخاص من خارج المؤسسات المعنية للحصول على المعلومات عن المعتقلين. (وهو ما يندرج تحت الحقيقة و المصارحة) .

- أصدر الرئيس مرسى قرارا جمهوريا يوم ٥ يوليو ٢٠١٢ بتشكيل لجنة لجمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق بشأن وقائع قتل وشروع في قتل وإصابة المتظاهرين السلميين بكافة أنحاء الجمهورية ، خلال احداث الثورة وما تبعها ، وتنص المادة ٢ من القرار على أن تختص اللجنة بجمع المعلومات والأدلة ذات الصلة بشأن الوقائع المشار إليها بالمادة السابقة وذلك خلال الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى تاريخ تسلم السلطة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ وصولا للحقيقة ولتحديد الفاعلين الأصليين والشركاء فيها (وهو ما يندرج تحت كشف الحقيقة و المصارحة)

ولها الصلاحيات التالية.....

* مراجعة كافة الإجراءات التي قامت بها الأجهزة التنفيذية في الدولة وبيان مدى تعاونها مع السلطة القضائية في هذا الشأن وبيان أوجه قصور أعمال تلك الأجهزة أن وجدت.

* معاينة أماكن الأحداث في كافة أنحاء الجمهورية.

* جمع المعلومات والأدلة حول الوقائع المشار إليها للوصول للحقيقة.

* مناقشة القوات والشهود والتشكيلات التي شاركت في تلك الوقائع .

* حصر الأثار المادية وتجميع كافة الأدلة حول الوقائع محل البحث

* بيان الوقائع والمعلومات وأدلة الثبوت المتعلقة بالجرائم التي إرتكبت في حق المتظاهرين ولم يسبق التحقيق فيها.

* الإطلاع على ما تم من تحقيقات ومحاكمات .

.وتنص المادة ٦ على أنه لجميع الجهات في الدولة التعاون مع اللجنة وتمكينها من الاطلاع على كل مالديها من مستندات ومعلومات وأدلة ذات صلة باختصاصاتها.

- أصدر الرئيس مرسى قرار بالعفو فى ٨ اكتوبر ٢٠١٢ عن جميع المعتقلين منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى توليه السلطة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ ، حيث كانت لجنة «المحاكمين عسكريًا» التي شكلها مرسي بموجب القرار الجمهوري رقم ٥ لسنة ٢٠١٢ ، أوصت بالإفراج عن كل المتهمين في أحداث ثورة يناير وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢ ، في تقريرها الذي رفعته للرئيس.وصدر قرار رئيس الجمهورية بقانون يحدد العفو الشامل عن جميع المعتقلين خلال أحداث الثورة، بما فيها المظاهرات والاعتصامات [xxxv]. (وهو ما يندرج تحت جبر الضرر)

٢- بعد ٣٠ يونيو :

- فى ١٦ يوليو ٢٠١٣ تاريخ تشكيل اول حكومة بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، استحدثت وزارة للعدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية برئاسة المستشار محمد امين المهدى ، وهو مؤشر ايجابى جيد كان يضمن توجه الدولة نحو انتقال ديمقراطى سليم ، وقد استمرت تلك الوزارة من حكومة الدكتور حازم الببلاوى الى حكومة المهندس ابراهيم محلب الاولى و الثانية ، حتى تم الغاؤها فى حكومة المهندس شريف اسماعيل الاولى ٢٠١٥ ، و الثانية ٢٠١٧ [xxxvi] . دون ان تضع اى برنامج للعدالة الانتقالية ، او مقترح تشريعى لذلك . (وهو ما يندرج تحت الاصلاح المؤسسى)
- وفى مؤتمر جامعة الدول العربية للعدالة الانتقالية المنعقد فى سبتمبر ٢٠١٣ ، أعلنت مصر من خلال مستشار رئيس الجمهورية للشئون الدستورية –

المستشار عدلى منصور - " أن العدالة الانتقالية ضرورة لاغنى عنها لتحقيق السلم الاجتماعى فى مصر والدول العربية التى شهدت تغيرات جذرية وان تكون هذه العدالة "ليست انتقامية ولا انتقائية" بل تهدف لتهيئة المناخ اللازم لانتقال المجتمع من حالة الاحتقان والصراع التى يعيشها حاليا، وهو المفهوم الذي تتبناه القيادة المصرية الحالية لتحقيق العدالة الانتقالية مع تنظيم الاخوان " [xxxvii] .

- وعن العدالة الانتقالية فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى ، فقد أعلن ان اجراء مصالحة مع النظام السابق (حكم جماعة الاخوان المسلمين) بيد الشعب وليست بيده [xxxviii] .

الرؤية المستقبلية بشأن السير فى اتجاه تطبيق العدالة الانتقالية :

- ❖ عدم تسييس العدالة الانتقالية والابتعاد عن الانتقام والالتزام بمحاسبة الجاني فقط في إطار القانون ، حيث ان العدالة الانتقالية هى التى تطبق بعد الثورات (خلال المرحلة الانتقالية) وليست عدالة انتقامية أو تسديد الحسابات .
- ❖ على الدولة ان توضح إذا كانت العدالة الانتقالية المراد تطبيقها ستفضي إلى عدالة تصالحية أم عدالة عقابية. فعقاب مقترفي الانتهاكات يساعد بالأخص الضحايا على التغلب على جراحهم التي عانوا منها أبان الحكم الفاسد. ولكن بالمقابل فإن شفاء جروح المجتمع ككل ربما يتطلب عدالة تصالحية تمنح فيها الفرصة للمذنبين للاعتراف بذنبهم والتنازل عن كل الامتيازات التي حصلوا عليها خلال وجودهم في ظل النظام الفاسد والاعتذار وطلب العفو.
- ❖ التحول للعدالة الانتقالية يقتضي توفير معايير دستورية وقانونية جديدة وأنظمة محددة تتيح تكوين قواعد سياسية واجتماعية واقتصاية عامة [xxxix] .
- ❖ اهمية عملية المحاسبة فى تحقيق العدالة الانتقالية اذ لا يقصد بالمحاسبة الانتقام و التشفى و انما اعطاء الحساب المناسب لكل من اجرم فى حق

الشعب فى اطار محاكمة عادلة ، حتى يطمئن الشعب على نجاح ثورته و يستعيد ثقته بالدولة و يقبل على المصالحة الوطنية .

- ❖ على الرغم من خصوصية كل دولة على حدة، فإن ثمة قواعد عامة يمكن أن تشكل مشتركاً إنسانياً وقانونياً يُبعد عن هذه البلدان سلوك سبيل الانتقام والاجتثاث والثأر لارتكابات الماضي .
- ❖ هناك آليات أخرى مساعدة يمكن استخدامها من قبيل جهود تخليد الذكرى وتشمل ، إقامة المتاحف والنصب التذكارية وتسمية مبانى عامة و شوارع لكى تحفظ الذكرى العامة للضحايا، وترفع مستوى الوعي الأخلاقي بشأن جرائم الماضي .
- ❖ ان تقوم الدولة بنشر الملفات المتعلقة بعمل كل الأنظمة السابقة و يعتبر ذلك أمرا حيويا لتدعيم مسار العدالة الانتقالية ، مع توخي الحذر في ألا تشكل هذه الخطوة تهديدا للأمن القومى .
- ❖ يجب ان تعمل العدالة الانتقالية على معالجة انتهاكات الماضي لبناء مستقبل أفضل ولا يمكن المرور الى مرحلة المصالحة بمعزل عن فتح ملفات الانتهاكات دون مواربة ، باعتبار ان الشعب معنى بمعرفة خفايا الماضي عن كثب ومن حقه ان يخضع منتهكي حقوق الانسان الى المساءلة والمحاسبة وهو في حاجة الى عدالة شاملة تضمن له التعويض. ثم تقوم الدولة بجبر الضرر عن ضحايا الاجهزة الامنية خلال العهود السابقة ودفع تعويضات لاسر الضحايا .

الخاتمة :

عادة ما ترتبط العدالة الانتقالية بمرحلة حاسمة من تاريخ الحياة السياسية للدول ، ذلك أنها تؤمن انتقالا من مرحلة غالبا ما تحيل إلى القمع والشمولية والاستبداد إلى

مرحلة ديمقراطية ، ترسخ فيها دولة المؤسسات واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية .

وما زالت الدول العربية عامة وفى القلب منها مصر تعانى من أزمة فى العدالة والمحاسبة تعود لعدة اسباب ، يأتى منها ارادة النظام السياسى ، شبكات المصالح الضخمة المتشعبة فى النظم العربية (الدولة العميقة) ، وهناك دول تعانى من تآكل الثقة في النظام السياسى بفعل الانقسامات الداخلية الحادة كما في لبنان و السودان و العراق وفلسطين و ليبيا و سوريا ، وغياب إرادة تسوية ملفات الماضي وكشف الحقيقة ، حيث أن معظم الدول العربية شهدت انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان على مدار عقود ما بعد استقلالها ، وفي إطار سعى بعض النظم للتستر على الفاعلين ، ومنحهم حصانة قضائية ، تتبنى بعض الحكومات ما يعرف بقوانين العفو كما حدث في البحرين أو الجزائر [xl] ، أو كما حدث فى اليمن حتى بعض الثورة ، بتحصين البرلمان للرئيس السابق من الملاحقة القضائية ، وتفرض نظم الحكم تدابير صارمة ضد من ينتقد مثل تلك القوانين ، والأغرب أن يتبنى الاعلام تلك القوانين باعتبارها مصالحة وطنية [xli].

وقد عانت مصر من قصور فى التطبيق ، اذ ان فترة حكم مبارك و التى امتدت لقرابة الثلاثون عاماً ، شهدت انتهاكات على مستوى جميع المجالات السياسية و الامنية و الاجتماعية بل و الاقتصادية ، و لا سيما تزوير ارادة الشعب فى اختيار ما يمثله لادارة شئون البلاد على جميع الاصعدة و تكبيل الحريات و القضاء على الحياة السياسية و الحزبية و السلطوية فى ادارة شئون الدولة ، وتشكيل دوائر قضائية استثنائية ، واحالة المدنيين الى محاكم عسكرية ، ومن الناحية الامنية التوسع فى قانون الطوارئ ، والتفريط فى المقدرات الاقتصادية للشعب ، وهو الامر الذى أوضح قصور فى العدالة الطبيعية ، وبالتالى فاجراءات تحقيق العدالة الانتقالية لا تسير بالشكل المتوقع او المأمول ، اذ ان الاجراءات التى اتخذت بشأنها لم تنسحب على الانتهاكات الخاصة بنظام الحكم السابق على ٢٥ يناير ، بل

انها اتخذت من الاحداث التى شهدتها ثورة ٢٥ يناير فقط مجالاً لتطبيق العدالة الانتقالية !!!!! ، **ومن ثم فقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج :**

- العدالة الانتقالية لا غنى عنها فى مشروعات الانتقال الى الديمقراطية ، حيث ان الياتها تسهم فى ازالة أثار الماضى وتمهد الطريق لمصالحة قادرة على بناء ديمقراطى قوى .
- يعد انتماء نظام الحكم خلال الفترات الانتقالية الى دوائر النظام السابق و ارتباطها معه بحكم المواقع السابقة الى الالتفاف حول مضمون العدالة الانتقالية و تفريغه من الياته واقتصارها فقط على الية دفع تعويضات وجبر الضرر دون اى تطبيق للاليات الاخرى .
- لكل دولة تحديات تختلف عن نظيراتها من الدول التى تسعى لتطبيق فعال للعدالة الانتقالية .
- ان اشكاليات تطبيق العدالة الانتقالية قابلة للتطور حسب درجة ثقافة المجتمع و التعقيدات السياسية ، ولكن من الملاحظ ان الاشكاليات التى ذكرتها الدراسة تنطبق على دول الربيع العربى التى فشل فيها وضع برامج وطنية للعدالة الانتقالية .
- مازالت مصر تعانى من عدم وجود تشريعات خاصة بالعدالة الانتقالية ، ويتم الاعتماد فى السعى نحوها على قرارات رئاسية او قوانين موجودة مسبقاً كإرث النظام السابق ، على الرغم من نص دستور ٢٠١٤ على ضرورة اصدار قانون للعدالة الانتقالية .
- إن مستقبل العدالة الانتقالية فى مصر مرهون بالخطوات التطبيقية لها ، ويجب الا يتوقف على كيانات فقط دون وجود سياسات أو ارادة للتنفيذ .
- لم تضع الحكومة المصرية برنامج عمل لوزارة العدالة الانتقالية *المستحدثة بعد ٣٠ يونيو ، ولم توضح اسباب الغاء تلك الوزارة بعد عامان من انشاؤها دون ان تحرك ساكناً فى ملف العدالة الانتقالية* .
- قانون العدالة الانتقالية فى مصر يواجه مصير مجهول ، حيث تبرأت الحكومة من تقديم مشروع قانون بعد الغاء وزارة العدالة الانتقالية ، وماطل البرلمان فى الالتزام بإصدار تشريع للعدالة الانتقالية فى اول دور انعقاد له ، وبالتالى فإرادة تطبيق العدالة الانتقالية مرهونة بإرادة النظام السياسى .

المراجع

i مؤتمر العدالة الانتقالية ، الجمهورية اليمنية ، على الرابط http://www.mhrye.org/757/766/467-%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84 ، بتاريخ٣/ ٦/ ٢٠١٦

ii صناعة المفاهيم وتكييف الاتجاهات ، على الرابط https://kitabat.com/2014/11/08/%d8%b5%d9%86%d8 ، **بتاريخ ٢٠١٤/١١/٨ .**

iii غانم جواد ، العدالة الانتقالية – البرنامج الثقافى ن بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١١ ، على الرابط http://www.hdf-iq.org/ar/2010-12-01-13-54-53/101-16--2011---.html ، الدخول بتاريخ ٤/ ٨/ ٢٠١٥ .

iv تعريف العدالة الانتقالية ، المنظمة السورية للتنمية و الديمقراطية ، على الرابط http://sodd-sy.org/index.php/2013-10-27-16-18-34/115-2014-05-16-12-14-29 ، بتاريخ ١٤/ ٢/ ٢٠١٦ .

v Kritz, Neil, ed. (1995). Transitional Justice: How Emerging Democracies Reckon with Former Regimes, Vols. I–III. Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace Press

vi العدالة الانتقالية ، مؤسسة الابرار الاسلامية http://abraronline.net/arabic/?p=6797

vii ملاحظات أولية على قانون العدالة الانتقالية في تونس (tn) ، على الرابط http://ar.jurispedia.org/index.php/%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8 **، بتاريخ ٢/ ٩/ ٢٠١٦ .**

viii Hayner, Priscilla (2002). Unspeakable Truths :Facing the Challenge of Truth Commissions. New York: Routledge . and , Zalaquett, Jose (1993). "Introduction to the English Edition." In Chilean National Commission on Truth and Reconciliation: Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, trans. Phillip E. Berryman. South Bend, Ind.: University of Notre Dame Press.

ix نيل ج. كريتز ،التقدم والتواضع : البحث المتواصل عن العدالة في حالات ما بعد انتهاء الصراعات (نيو يورك : المركز الدولي ٦ للعدالة الانتقالية ، ٢٠٠٤ ، ص ٢-٣

x العدالة الانتقالية ، على الرابط

https://marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9 ، بتاريخ ٢٠١٦/٦/٣

xi Robert I.Rotberg , Apology ,Truth Commissions ,and Intrstate Conflict , : انظر Taking Wrongs Seriously :Apologies and Reconciliation ,Edited by Elazar Barkan and Alexander Karn ,Stanford University Press ,2006,P.33-48

xii أحمد شوقي بنيوب ، العدالة الانتقالية : المفهوم والنشأة والتجارب، مجلة المستقبل العربي: العدد ٤١٣، تموز ٢٠١٣، ص ١٤٨.

xiii لمزيد من التفاصيل حول العدالة ما بعد النزاعات المسلحة ، راجع اوراق عمل مؤتمر العدالة ما بعد النزاعات المسلحة ، و المحكمة الجنائية الدولية ، الحد من الافلات من العقاب و دعم العدالة الدولية ، ١٥ يناير ٢٠٠٩ ، جامعة الدول العربية .

xiv Louis Bickford , The Encyclopedia of Genocide and Crimes Against Humanity (Macmillan Reference USA, 2004), vol. 3, pp. 1045-1047

xv دليل العدالة الانتقالية ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=297041 ، بتاريخ ٢٠١٥/٩/٣ .

xvi United Nations Audiovisual Library of International Law

xvii العدالة الانتقالية الطريق الامثل للتحول الديمقراطي ، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي - http://www.ssrcaw.org ، بتاريخ ٢٨ / ١١ / ٢٠١٤ .

xviii انظر : التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب (المملكة المغربية : المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨ .

xix لمزيد من التفاصيل حول برامج التعويضات والياتها انظر الى : Reconciliation After Violent Conflict, a Handbook, Handbook Series, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, - انظر :- Stockholm, 2003

xx عبد الناصر عبد الله ابو سمهدانة، العدالة الانتقالية ولجان المصالحة في ضوء التحول الديمقراطي ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الاسكندرية، ١٩-٢٠ ديسمبر ٢٠١٢، ص١٠٠٨.

xxi عادل ماجد ، تحديات تطبيق العدالة الانتقالية فى مصر ، مجلة الديمقراطية ، الاهرام ، العدد ٥٢ ، يونيو ٢٠١٤ .

xxii مرسوم رقم ٠٨ لسنة ٢٠١١ المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ إلى حين زوال موجبها ، والمرسوم رقم ٠٧ لسنة ٢٠١١ المتعلق بتشكيل لجنة وطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد .

xxiii قانون العدالة الانتقالية في تونس بين استئصال النظام السابق واستقطابه ، على الرابط ... http://democraticac.de/?p=43853#_ftn8 ، بتاريخ ٤/ ٩/ ٢٠١٦

xxiv العريض... الصعوبات ما زالت تعترض تنفيذ مبدأ العدالة الانتقالية ، بتاريخ ١٩ / ٥/ ٢٠١٤ ، على الرابط ... https://aawsat.com/home/article/99621 ، بتاريخ ٣ /٦ / ٢٠١٦

xxv العدالة الانتقالية في اليمن ، بتاريخ ١٢ / ٦ / ٢٠١٤ على الرابط http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/b648260f-3e60-484c-98a5-a566529884ae

xxvi راجع القانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٣ بشأن العدالة الانتقالية ، على الرابط http://security-legislation.ly/ar/node/32097 ، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠١٦/٤/٤ .

xxvii أطراف الصراع ومناطق النفوذ.. ماذا يحدث في ليبيا؟ بتاريخ ٩/ ٣ / ٢٠١٧ ، على الرابط http://alkhaleejonline.net/articles/1488982884790854800/%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-

xxviii محمد العجاتى ، تشريعات المرحلة الانتقالية ومعايير وشروط التحول الديمقراطى ، القاهرة ، مجلة الديمقراطية ، العدد ٥٧ يناير ٢٠١٥ ، ص ٧٨ .

xxix مروة نظير ، العدالة الانتقالية : الإشكاليات النظرية وتحديات التطبيق ، ٢٤ / ٧ / ٢٠١٦ ، على الرابط ،.... http://faselah.net/artical/details/1649/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-

xxx فاروق جويدة ، وماذا عن الفساد السياسى ؟ ، جريدة الاهرام عدد ١٤ مارس ٢٠١٢.

xxxi النيابة العامة ..... تصف مبارك بـ «الطاغية ومزور إرادة الأمة ، بتاريخ ٢٠١٢/١/٤ على الرابط http://www.alraimedia.com/Home/Details?Id=92007838-be75-46a6-af4e-e5b7b08763ae ، تاريخ الدخول ٦/ ٩ / ٢٠١٦ .

xxxii راجع نص المادة ٨٠ من دستور ٢٠١٢ .

xxxiii المادة ٢٤١ من دستور ٢٠١٤ " يلتزم مجلس النواب فى أول دور انعقاد له بعد نفاذ هذا الدستور باصدار قانون للعدالة الانتقالية يكفل كشف الحقيقة ، والمحاسبة ، واقتراح أطر المصالحة الوطنية ، وتعويض الضحايا ، وذلك وفقاً للمعايير الدولية " .

xxxiv مصـــــر فـــــى ٢٠١٢ : الحصـــــاد السياســـــى ، علـــــى الـــــرابط http://www.sis.gov.eg/Newvr/egyptin2012/html/link1.htm

xxxv راجع قرار رئيس الجمهورية بقانون ٨٩ لسنة ٢٠١٢ ، بشأن العفو الشامل عن جميع المعتقلين منذ ٢٥ يناير حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢

xxxvi راجـــع تشـــكيل الحكومـــة – الهيئـــة العامـــة للاســـتعلامات ، علـــى الـــرابط **http://www.sis.gov.eg/section/75/78?lang=ar** ، تم الاطلاع فى ٦/ ٧/ ٢٠١٥ .

xxxvii المستشار الدستوري للرئيس منصور: العدالة الانتقالية في مصر ليست انتقامية أو انتقائية ، من خلال مؤتمر جامعة الدول العربية لدعم العدالة الانتقالية ، بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٢ ، على الرابط http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/1/70/397996.aspx ، تم الاطلاع فى ٢٠١٥/١٢/٥

xxxviii السيسي: المصالحة مع الإخوان المسلمين بيد الشعب ، بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٣ ، على الرابط ... https://arabic.rt.com/middle_east/906178-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%/#

xxxix عادل ماجد، معايير تطبيق العدالة الانتقالية في العالم العربي ، المؤسسة الالمانية للتعاون القانوني الدولي، القاهرة،٢٠١٣، ص٣٨

xl راجـع اسـتفتاء الجزائـر للمصـالحة و العفـو فـى ٢٩ سـبتمبر ٢٠٠٥ ، ومحـددات خطـة المصـالحة. علـى الـرابط https://www.ennaharonline.com/%D9%87%D9%84-%D8%B3%D8%AA%D8%B0%D9%87%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-

xli رضـوان زيـادة ومعتـز الفجيـري ، العدالـة الانتقاليـة كمـدخل لإعـادة تأسيس شـرعية الدولـة العربية ، جريدة الحياة ، ١٦ سبتمبر ٢٠١٤ .